

## مقدمة :

إن البنوك هي العمود الفقري و العصب الأساسي لنمو و ارتقاء الاقتصاد و هي جوهر النشاطات و المحرك الأساسي لها , لذا نجاح أنشطتها ضرورة ملحة و تطورها شرط أساسي , و عصرنتها عامل فعال في تطور الحياة الاقتصادية , فهي تساهم و تساعد في تعبئة المدخرات و جعلها تحت تصرف الأعوان الاقتصاديين بغية استغلالها قدر الإمكان , و للقطاع البنكي بصفة عامة دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد من خلال مساهمته في توفير الموارد المالية، الضرورية عن طريق تجميع المدخرات على شكل ودائع و تقديمها للاستثمار , فهو يساهم في انجاز البرامج التنموية الضخمة و الهامة .

إن العمل المصرفي بطبيعته يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين العميل من جهة و البنك من جهة أخرى فهو كأى عمل تجاري يحتمل تحقيق ربح أو خسارة و يعتمد بصفة أساسية على المخاطرة التي تكون مدروسة و محسوبة في غالب الأحيان والتي لا يمكن حسم نتائجها بصفة نهائية في أحيان أخرى نظرا لعدم اليقين الذي يصاحب التقديرات المستقبلية و التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية و السياسية ، ومن هنا ظهرت ضرورة وجود سياسة واضحة لتقييم المشاريع الاستثمارية حتى يكون لها دورا هاما في النمو الاقتصادي و لها دور كبير في النهوض بالاقتصاد على النطاقين الوطني و الدولي ، و ذلك باستخدام تقنيات و أدوات تسمح بتقييم وضعية وإمكانيات المؤسسات و الأشخاص طالبي التمويل ،ومن أهم هذه الوسائل نخص بالذكر التقييم المالي الذي أثبت جدواه كأداة مميزة تساعد في اتخاذ القرارات المالية لأنه تحليل فعال يمر بخطوات محددة ومدروسة و يستعمل بيانات ومعلومات واضحة و دقيقة , و نظرا لتنوع التمويلات البنكية اختلفت تقنيات التحليل المالي حسب طبيعتها و المخاطر المترتبة عنها.

من أبرز الموضوعات الاقتصادية وأهمها في هذا العصر موضوع التمويل لمشروعات الاستثمار المختلفة التي لها علاقة مهمة بالنظام الاقتصادي، بل إن عنصر التمويل يعد من أهم عناصر التفريق بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، باعتبار التمويل يمثل بوتقة الأموال والمدخرات التي توجه لاستخدامها في المشروعات الاستثمارية المختلفة التي يستهدف منها إنتاج سلع وتقديم خدمات تحقق مستوى مقبول من الرفاهية لأفراد المجتمع من ناحية، وتلبي متطلبات الممول والمستثمر في ذات الوقت من ناحية أخرى.

و مع بداية انتشار المؤسسات المالية الإسلامية ظهرت الحاجة إلى تفعيل دور الفقهاء والاقتصاديين المسلمين لوضع مجموعة من المعايير التي تحكم الطريقة أو العقلية التي يوجه بها التمويل نحو المشروعات الاستثمارية المختلفة لأهميته في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تحكمه معايير شريعة رب العالمين المستندة إلى كتاب الله الكريم وسنة رسول عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وذلك بتطوير الآليات والأدوات الاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا زاد اهتمام الماليين والمصرفيين والمحاسبين والاقتصاديين بضرورة إيجاد بدائل إسلامية للأساليب المعتمدة على الفائدة

الربوية تم تطوير أساليب مالية ومصرفية ومحاسبية جديدة في هذا المجال، ويدل على ذلك إنشاء المصارف الإسلامية و اصدار معايير للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

### إشكالية الدراسة:

يتطلب إيجاد أساليب تساعد البنوك الإسلامية في تقييم المشروعات الاقتصادية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق إيجاد معايير ومؤشرات مالية لا تعتمد على الفائدة الربوية تنطلق من التزام المشروعات بأحكام الشريعة الإسلامية في الحصول على التمويل وفي الاستثمار، و على ضوء هذا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو أثر و نجاعة المعايير والأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها لقرارات تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

### الاسئلة الفرعية:

- هل تستطيع البنوك الإسلامية تمويل المشاريع الاستثمارية و تحقيق ارباح دون الدخول في الربا؟ و كيف ذلك؟
- هل يمكن القول ان البنوك الإسلامية قد رسمت منحى مخالف لتقييم المشاريع الاستثمارية عن ذلك المتبع لدى البنوك التقليدية؟
- ما هي الشروط والضوابط المراعاة عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية من طرف البنوك الإسلامية ؟
- ما هي المعايير المستخدمة من طرف بنك البركة الجزائري في تقييم المشروعات ؟ وهل تختلف عن ما هو معمول به لدى البنوك الإسلامية الأخرى ؟

### الفرضيات:

- تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها من خلال تحقيق الأرباح دون التعامل بالربا، و ذلك باعتماد صيغ تمويلية يجوز التعامل بها و خالية من الفوائد، وبذلك فانه يحقق اهدافه و يخدم مصلحة الفرد و المجتمع و كذلك الاقتصاد من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.
- يمكن القول ان البنوك الإسلامية قد اتفقت مع البنوك التقليدية في المعايير المالية و الاقتصادية لتقييم المشاريع الاستثمارية .
- لا تختلف شروط و ضوابط تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية عن تلك المطبقة في البنوك التقليدية.
- بالإضافة الى المعايير المالية و الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية المستخدمة من طرف بنك البركة الجزائري توجد معايير الشرعية تقيم المشاريع الاقتصادية من حيث خدمتها و

اثرها على مصلحة الفرد و المجتمع ، و لا تختلف عن ما هو معمول به لدى البنوك الإسلامية الأخرى كونها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

### أسباب اختيار الموضوع:

- كون موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية له علاقة وطيدة بمالية المؤسسة .
- ضرورة وجود دراسات حول تقييم المشروعات الاستثمارية من المنظور الإسلامي خاصة مع زيادة الطلب على تمويل المشاريع الاستثمارية.
- الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات متخصصة في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.
- الرغبة في إبراز تجربة البنوك الإسلامية و عن دورها الفعال في تمويل المشاريع الاستثمارية و زرع الطمأنينة من الجانب الشرعي .

### حدود الدراسة :

أصبحت البنوك الإسلامية تعتمد في تقييمها للمشاريع الاستثمارية على النسب المالية و تحليل الميزانية و جدول حسابات النتائج ، كما ان الدراسة قد كانت على مستوى مديرية التمويلات فعند السؤال عن هذه المعايير المالية كانت الإجابة ان هذا النوع من الدراسة يتم على مستوى الوكالة هذه الأخيرة تقوم بالدراسة و ترسل ملخص من ورقتين يحتوي الميزانية و جدول حسابات النتائج (موضح في الملحق 1).

### أهداف الدراسة:

- يهدف البحث الى التوصل الى مؤشرات مالية لا تعتمد على الفائدة الربوية ولا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن استخدامها للمساعدة في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات.
- الوقوف عند الأساليب والمعايير التي تتبعها البنوك الإسلامية في تقييمها للمشروعات الاستثمارية.
- بيان أثر تطبيق هذه المعايير والأخذ بها على عمليات التمويل بما يكفل تشجيعها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي التي هي أسمى أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي.
- توضيح الخصائص والسمات التي تميز التمويل المالي المشروع عن غيره من أنواع التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل التقليدية الربوية، بما يؤكد تميز هذا التمويل وسموه عن غيره من صور وأشكال التمويل الأخرى.

## أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في تعرضها لموضوع يهم المؤسسات المالية الإسلامية ويتناسب مع الاقتصاد الإسلامي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة ، وذلك أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، في ظل أن كل المعايير المالية المتبعة والموجودة والمعمول بها لدى البنوك التجارية التقليدية التي تعتمد في تقييمها للمشاريع الاستثمارية على معدل الفائدة، وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد معايير أخرى تساعد في لتقييم المشاريع الاستثمارية ضمن احكام الشريعة الإسلامية ، وفق طبيعة العمل المصرفي للبنوك التجارية.

## منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا في الجزء النظري من البحث عن طريق وصف البنوك الإسلامية و ما تقوم به من وظائف على ضوء الشرع، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الدراسة التطبيقية على بنك البركة الجزائري وهذا من أجل إثبات أو نفي الفرضيات المذكورة مسبقا في المقدمة .

## ادوات الدراسة:

اعتمدنا في ادوات الدراسة على مجموعة من الكتب والأبحاث السابقة في هذا المجال، وكذلك بعض المذكرات والمجالات، أما بالنسبة لجانب التطبيق فقد اعتمدنا بشكل كبير على معطيات بنك البركة الجزائري.

## صعوبات البحث:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة فيما يلي:

- ندرة الأبحاث والكتب التي تعالج دراسات الجدوى للمشروعات من منظور البنوك الإسلامية، في مقابل الوفرة الكبيرة لمثل هذه الدراسات من منظور الاقتصاد الوضعي.
- عدم توفر المعلومات بالقدر الكاف لتحديد المعايير التي تتخذها البنوك الإسلامية عند منحها للتمويل اللازم أو المشاركة في العمليات الاستثمارية، بسبب اعتمادها على الصيغ الاستثمارية المضمونة العائد.
- قلة المعلومات والبيانات الإحصائية التي تنشر حول شؤون البنوك الإسلامية من تقارير وبرامج علمية فيما يخص معايير تقييم المشاريع في البنوك الإسلامية، وذلك لما لها من أهمية في هذا العصر.

### الدراسات السابقة :

- رسالة ماجستير لباحث خلوفي عبد الكريم بعنوان " محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية" و الذي توصل للنتائج التالية:  
 - السلامة الشرعية للمشروعات المطلوب تمويلها ، وهو التأكد من عدم مخالفة المشروع المقترح لأحكام الشريعة الإسلامية.  
 - السلامة الاقتصادية للمشروع ، وهو ليس فقط أن تتوفر فيه المقومات الجذارة التمويلية ، بل لابد أن تتوفر فيه مجموعة من الضوابط التي تؤكد حقيقة الاستثمار في هذا المشروع.  
 - السلامة الاجتماعية للمشروع، أي أن توجيه الأموال الاستثمار في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي يجب أن تصب في مصلحة الفرد و المجتمع معا.
- رسالة ماجستير للباحثة فداء اسحق شاهين عام 1993 " بعنوان نظرة إسلامية لمفهوم الاستثمار الرأسمالي وطرق تقييمه : حالة دراسية على المصارف والمؤسسات المالية في الأردن" . حيث أكدت الباحثة على اختلاف مفهوم الاستثمار الإسلامي عن مفهوم الاستثمار التقليدي ؛ وأن المصارف والمؤسسات المالية الأردنية تستخدم الأساليب التقليدية والحديثة في التقييم واقترحت الباحثة نمودجا لتحديد سعر خصم على أساس إسلامي أطلقت عليه اسم " نمودج التكاليف الإسلامية " .وقد أوصت الباحثة بضرورة اهتمام الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بموضوع الاستثمار الإسلامي باعتباره موضوعا حيويا لم يتم إثراؤه .